مراقب الشؤون الإنسانية

تقرير شهري

كانون الأول/ديسمبر 2012

OCHA

نظرة عامة

شهدت نهاية هذا العام تقدماً فيما يتعلق بمزيد من التسهيلات التي طبقت لتخفيف الحصار على غزة، وانتهاء موسم قطف الزيتون السنوي بإتلاف عدد أقل من الأشجار على يد المستوطنين الإسرائيليين، والمصادقة على عدد من مشاريع البنى التحتية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. بالرغم من ذلك، لم تؤثر هذه التطورات كثيراً على عوامل الضعف الأساسية في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة النابعة من القيود المطبقة في سياق الحصار على غزة والسيطرة على الحيز في المنطقة (ج).

بدأت إسرائيل، خلال كانون الأول/ديسمبر، بالسماح بدخول كميات محدودة من الحصى إلى غزة للاستخدام التجاري، في حين وافقت مصر على دخول مواد البناء لعدد من المشاريع التي تمولها قطر. وبالرغم من أنّ هذا الأمر يعدّ تقدماً، إلا أنّ أثر هذه التسهيلات لا يزال هامشياً نظراً للكميات والأنواع المحدودة للغاية التي يُسمح بدخولها. ولا

أطفال من قرية عكابا (طولكرم) يعرضون تصاريح حصلوا عليها للوصول إلى بساتين الزيتون وراء الجدار

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

محتويات التقرير

إسرائيل ومصر تخففان بعض القيود على استيراد مواد البناء إلى غزة 2

غزة: تقييم جديد يشير إلى عدم تغير مستويات نعدام الأمن الغذائي بسبب الأعمال العدوانية 4

صندوق الاستجابة الطارئة يلبي الاحتياجات الناجمة عن الأعمال الحربية في غزة 5

تقرير إسرائيلي رسمي يسلط الضوء على المصادقة على عدد كبير من المشاريع في المنطقة (ج) 7

انتهاء موسم قطف الزيتون 10

الحوادث المرتبطة بحرية الوصول عند الحواجز والمعابر الحدودية 13

أبرز التطورات

- بدأت إسرائيل السماح بدخول كميات محدودة من الحصى إلى غزة للاستخدام التجاري، بينما سمحت مصر بدخول مواد بناء لعدد من المشاريع الممولة من قطر.
- عدد أشجار الزيتون التي دمرها المستوطنون الإسرائيليون في عام 2012 أقل مقارنة بعام 2011، ومع هذا فقد بقيت التحديات المتعلقة بحرية الوصول والحماية أثناء موسم قطف الزيتون.
- وافقت السلطات الإسرائيلية على عدد من المشاريع في المنطقة (ج) في عام 2011، يفيد معظمها التجمعات السكانية في المنطقتين (أ) و(ب).

أبرز الأرقام في كانون الأول/ديسمبر

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	4
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	179
أطفال فلسطينيون محتجزون لدى إسرائيل	193
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	25
طلبات المرضى للخروج من غزة التي وافقت عليها إسرائيل	92%

تمويل المناشدة الإنسانية الموحدة

420 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 68% من التمويل

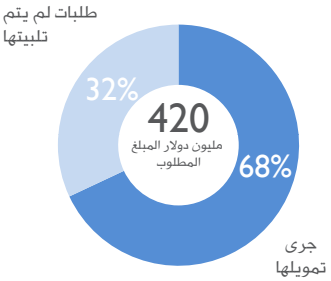

Scan it!
with QR reader App

تزال المنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع في غزة مقيدة بنظام المصادقة الإسرائيلي الذي يعيق قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الفئات الأكثر ضعفاً للسكن والبنى التحتية؛ واستمر تهريب مواد البناء عبر الأنفاق التي لا تخضع للرقابة في الازدهار، مما يعرض حياة العاملين فيها للخطر.

كذلك، أكد تقييم سريع للأمن الغذائي في غزة أجري هذا الشهر أنّ الأعمال الحربية التي وقعت مؤخراً لم يكن لها تأثير كبير على وفرة الطعام وأنماط استهلاكه. غير أن المسح أكد من جديد مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة القائمة من قبل؛ إذ أنّ 44 بالمائة من الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي ويحصل ما يقرب من 1.1 مليون شخص على مساعدات غذائية.

انتهى في كانون الأول/ديسمبر، موسم قطف الزيتون الذي تعتمد عليه 80,000 أسرة في معيشتها في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زالت تجمّعات الضفة الغربية الواقعة بين الجدار والخطر الأخضر وتلك الواقعة بالقرب من المستوطنات الإسرائيلية تواجه تحديات في الاعتناء بمحصولها من الزيتون وقطفه. وبالرغم من أنّ أعداد الأشجار التي أتلفها مستوطنون إسرائيليون في عام 2012 كان أقل مقارنة بعام 2011 إلا أنّ النتائج التراكمية للهجمات في السنوات الماضية أدت إلى انخفاض تدريجي في عدد الأشجار المثمرة.

وأكمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هذا الشهر أيضاً مراجعة تقرير أصدرته السلطات الإسرائيلية في وقت سابق في 2012 يتضمن تفاصيل حول المشاريع التي تمت المصادقة عليها في عام 2011 في المنطقة (ج) في الضفة الغربية، وهي المنطقة التي تمثل 60 بالمائة من الضفة الغربية وتخضع لسيطرة إسرائيلية مباشرة. وتمثل هذه المصادقات خطوة مهمة في طريق تلبية احتياجات مهمة في مجال البنى التحتية والتطوير للعديد من الأحياء الفلسطينية. ولكن بالرغم من أنّ هذه المشاريع ستنفذ في المنطقة (ج) إلا أنّ معظمها لن يفيد سوى المنطقة (أ) والمنطقة (ب)، ولن يستفيد منها سكان المنطقة (ج). ولا تزال الاحتياجات الأساسية لكثير من التجمّعات الصغيرة في المنطقة (ج)، وهي من بين المناطق الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية، دون معالجة. ويعود قسم كبير من عوامل الضعف هذه إلى الافتقار إلى أنشطة التخطيط والتطوير الملائمة.

ومع اقتراب عام 2012 من نهايته، ما زالت الحاجة قائمة لإجراء تغييرات أساسية في السياسة لمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه الضعف التي تعاني منها التجمّعات الفلسطينية في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. إنّ رفع القيود المتواصلة المفروضة على التصدير والاستيراد في قطاع غزة، وتخصيص الأراضي للفلسطينيين لخدمة احتياجاتهم من التخطيط في المنطقة (ج)، وتوفير حماية ملائمة للفلسطينيين من عنف المستوطنين على وجه التحديد تعتبر من الأمور الضرورية لإتاحة المجال لحدوث تحسّن حقيقي في الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين.

إنّ رفع القيود المتواصلة المفروضة على التصدير والاستيراد في قطاع غزة، وتخصيص الأراضي للفلسطينيين لخدمة احتياجاتهم من التخطيط في المنطقة (ج)، وتوفير حماية ملائمة للفلسطينيين من عنف المستوطنين على وجه التحديد تعتبر من الأمور الضرورية لإتاحة المجال لحدوث تحسّن حقيقي في الظروف المعيشية للسكان الفلسطينيين.

إسرائيل ومصر تخففان بعض القيود على استيراد مواد البناء إلى غزة

الكميات الحالية لا تزال محدودة بشدة

خففت إسرائيل ومصر خلال كانون الأول/ديسمبر بعض القيود المفروضة على استيراد مواد البناء إلى غزة. وبدأت إسرائيل بالسماح بدخول كميات محدودة من الحصى إلى غزة للاستخدام التجاري عبر معبر كيرم شالوم، في حين أنّ وافقت مصر على دخول مواد البناء لعدد من المشاريع الممولة من قطر عبر معبر رفح. ولكن أثر هذه التسهيلات لا يزال ضئيلاً نظراً لأن الكميات وأنواع المواد التي يُسمح بدخولها إلى الآن محدودة.

الواردات من إسرائيل

سمحت إسرائيل منذ آخر أسبوع في عام 2012، في سياق اتفاق وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليها بوساطة مصرية بين حماس وإسرائيل في 22 تشرين الثاني/نوفمبر، بدخول حصة يومية تبلغ 20 حمولة شاحنة، أو ما يقرب من 800 طن من الحصى المخصص للبناء للاستخدام القطاع التجاري إلى غزة من خلال معبر كيرم شالوم. ولا تزال الكمية الحالية تمثل حوالي 15 بالمائة من الاحتياجات المقدرة من الحصى (5,000-6,000 طن يوميا)،[1] وأقل من 10 بالمائة من متوسط كمية الحصى التي دخلت إلى غزة يومياً خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2007، قبل فرض الحصار.

وحظرت إسرائيل مع فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007 استيراد جميع أنواع مواد البناء. وبقي دخول بعض المواد الأساسية ومنها الاسمنت والحصى وقضبان الحديد مقيدا حتى بعد تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد في حزيران/يونيو 2010، في أعقاب «حادثة قافلة الحرية». ومنذ تطبيق تلك التسهيلات، لم يُسمح سوى للمنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع في غزة صادقت عليها إسرائيل (والسلطة الفلسطينية في رام اللّه) باستيراد المواد المحظورة.

إنّ عملية المصادقة المطبقة على المنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع في غزة تعتبر عملية معقدة وتؤدي إلى تأخيرات طويلة في تنفيذ المشاريع، وبالتالي أدت إلى إطالة أمد غير ضرورية لمعاناة العائلات الفلسطينية التي تحتاج إلى ترميم مساكنها أو بناء مساكن لها وغيرها من البنى التحتية الأساسية. وبالرغم من تحسن عملية التنسيق مع مرور الوقت فإنّ ذلك يعود، في جانب منه، إلى القدر الكبير من الموارد التي خصصتها الأمم المتحدة لإدارة هذه العملية. وعموماً، صادقت إسرائيل منذ حزيران/يونيو 2010 على 73 بالمائة من برنامج إعادة البناء في غزة الذي قدمته الأمم المتحدة للسلطات الإسرائيلية.[2] بيد أن الوصول إلى هذا المستوى استغرق عامين ونصف، إذ تمّ تعليق كل مشروع من المشاريع عشرة أشهر قبل إصدار الرد عليه. ورفضت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 11 بالمائة من برنامج الأمم المتحدة، تتضمن مشاريع تقدر قيمتها بمبلغ 52 مليون دولار أمريكي بحجة قلقها من المواقع المقترحة لإقامة المشاريع أو الممولين لها.[3]

إنّ عملية المصادقة المطبقة على المنظمات الدولية التي تنفذ مشاريع في غزة عملية معقدة وأدت إلى تأخيرات طويلة، وبالتالي أدت إلى إطالة أمد غير ضرورية لمعاناة العائلات الفلسطينية التي تحتاج إلى ترميم مساكنها أو بناء مساكن لها وغيرها من البنى التحتية الأساسية.

من أجل تمكين المنظمات الدولية من تلبية احتياجات السكن والبنى التحتية في غزة بفاعلية، من الواجب رفع القيود الحالية المفروضة على استيراد مواد البناء وإلغاء نظام المصادقة المتعلق به وأنّ يُسمح بالاستيراد. وعلاوة على ذلك، ونظراً للقدرة المحدودة لمعبر كيرم شالوم (حتى 350 حمولة شاحنة يومياً)، يجب أن يصاحب رفع القيود إعادة فتح المعابر الأخرى التي أغلقت منذ عام 2007.

الواردات من مصر

تزامناً مع التسهيلات التي طبقتها إسرائيل على القيود المفروضة على استيراد الحصى، بدأت مصر بالسماح بنقل كمية محدودة من مواد البناء عبر معبر رفح، خصصت حصراً لعدد من المشاريع الممولة من قطر. ويتمّ تنسيق حجم كل شحنة ونوعها ومواصفاتها والإطار الزمني لها بين مكتب التمثيل القطري في غزة والسلطات المصرية. وتعهدت قطر مؤخراً بدفع 425 مليون دولار لتنفيذ 24 مشروعاً تتضمن بناء ما يقرب من 3,000 وحدة سكنية وثلاثة طرق رئيسية ومستشفى.

كان معبر رفح قبل «انسحاب» إسرائيل[4] يستخدم لعبور كلّ من المسافرين والواردات، ودخل في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر 2005 ما متوسطه 900 شحنة من البضائع

شهرياً إلى غزة عبر هذا المعبر. إلا أنّ ذلك انتهى في تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بعد التوقيع على اتفاقية الوصول والتنقل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.[5] ولم يُسمح منذ ذلك الوقت بعبور سوى عدد قليل من الشحنات التي تحمل مساعدات إنسانية بصورة استثنائية عبر معبر رفح. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان فتح المعبر مؤخرا هو استمرار لسياسة فتح المعبر «لأغراض إنسانية» أو أنّه يمثل الخطوة الأولى لاستئناف نشاطات نقل البضائع التجارية بصورة منتظمة.

عدد من حالات الإعمار الجديدة يسلط الضوء على الحاجة إلى تدفق منتظم لمواد البناء

يُشير تقييم أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أعقاب موجة الأعمال الحربية الأخيرة (14-21 تشرين الثاني/نوفمبر) في قطاع غزة إلى أنّ نطاق الدمار الذي تعرضت له المرافق العامة والبنى التحتية كان جسيما وهو ما يؤكّد الحاجة العاجلة إلى رفع القيود المفروضة على الاستيراد. ويتضمن الدمار الذي حدده تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمقدر بحوالي سبعة ملايين دولار ما يلي:

- إلحاق أضرار بالغة بثلاثة طرق وجسور؛
- تدمير كامل لأربع مخافر للشرطة؛
- تدمير تسع مبان ومقار حكومية أو تعرضها لأضرار جسيمة؛
- تدمير عيادة تابعة لمنظمة غير حكومية؛
- تعرض 11 عيادة حكومية لأضرار طفيفة؛
- تعرض مرفقين رياضيين لأضرار جسيمة وعدد آخر لأضرار طفيفة؛
- تعرض 11 مرفقا تابعا لمنظمات غير حكومية لأضرار طفيفة.

بالإضافة إلى ذلك (غير مشمول في هذا التقييم) تعرض خلال الأعمال الحربية ما لا يقل عن 66 مدرسة وغيرها من مؤسسات تعليمية أخرى لأضرار – معظمها طفيفة – نتيجة لوقوع تفجيرات بالقرب منها.

لا يزال من غير الواضح ما إذا كان فتح معبر رفح بصورة محدودة لنقل مواد البناء استمرار لسياسة فتح المعبر "لأغراض إنسانية" أو أنّه يمثل الخطوة الأولى لاستئناف نشاطات نقل البضائع التجارية بصورة منتظمة.

الأنفاق

تثير الكميات الكبيرة من مواد البناء التي تصل إلى غزة يومياً عبر الأنفاق العاملة أسفل الحدود بين مصر وغزة تساؤلات حول المبرر الأمني لنظام القيود التي تفرضها إسرائيل. كان حجم مواد البناء الأساسية التي تنقل إلى غزة عبر الأنفاق في عام 2012 أعلى بنسبة 50 بالمائة تقريبا مقارنة بالكمية التي تنقل عبر معبر كيرم شالوم (1.6 مليون مقابل 880,000 طن)؛ ودخل في عام 2012 ما متوسطه 4,000 طن من الحصى، و3,000 طن من الاسمنت، و400 طن من قضبان الحديد يومياً إلى غزة. والجدير بالذكر أنّ مواد البناء التي تنقل عبر الأنفاق لا تستفيد منها العائلات الأشد احتياجا التي تعتمد على المساكن التي توفرها المنظمات الدولية. إضافة إلى ذلك، يتهدد الخطر حياة آلاف عمال الأنفاق بسبب الحوادث المتكررة وانهيار الأنفاق والغارات الجوية. وفي عام 2012، قتل ثمانية مدنيين وأصيب 25 آخرون في مثل هذه الحوادث.

غزة: تقييم جديد يشير إلى عدم تغير مستويات انعدام الأمن الغذائي بسبب الأعمال العدوانية

تدمير الأصول الزراعية أدى إلى تقليص القدرة على الصمود

أجرى قطاع الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة الحربية تقييماً نوعيا سريعاً، بعد انتهاء الأعمال الحربية في قطاع غزة وإسرائيل، لتحديد أثر الأزمة على وضع الأمن الغذائي في غزة.[6]

وحلل التقييم إنتاج الغذاء ووفرته والقدرة على الوصول إليه خلال الحرب وبعدها.[7] يتحقق الأمن الغذائي في مجتمع ما عندما يتمتع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى أغذية كافية وآمنة تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم لحياة صحية وحيوية.

قدر قبل الحرب أنّ 44 بالمائة من الأسر في غزة تأثرت نتيجة انعدام الأمن الغذائي، في حين أنّ 16 بالمائة اعتبرت عرضة لانعدام الأمن الغذائي.[8] وبالرغم من أنّ الوضع لم يتغير تغيرا كبيرا نتيجة الأعمال الحربية إلا أنّ التقرير أشار إلى أن شرائح معينة من السكان الذي فقدوا مصدر دخلهم نتيجة أعمال العنف قد يحتاجون إلى الدعم بمساعدات غذائية أطول أمداً. وأشار التقييم أيضا إلا أنّه رغم عدم حدوث تغيرٍ كبير في أنماط استهلاك الغذاء نتيجة للحرب إلا أنّ قدرة العديد من الفلسطينيين على الصمود تآكلت.

ولم تتأثر وفرة الغذاء – بما في ذلك أسواق الجملة، ولا إنتاج التجزئة المحلي، والمساعدات الإنسانية – تأثراً كبيراً بسبب الأعمال الحربية. وطرأ نقص طفيف على بعض الأغذية الطازجة كالخضار ومنتجات الألبان خلال الأيام الثمانية التي شهدت التصعيد غير أنّ إمدادات السلع الغذائية عادت إلى مستوياتها السابقة ولم ترد أي تقارير عن وجود نقص أو تغيّر في الأسعار. وظلت مستويات مخزونات الأغذية الرئيسية في المحلات التجارية عند مستوى أسبوعين أو أربعة أسابيع، حيث أفاد أصحاب المحلات والمستهلكين أنّ الأسعار ظلت مستقرة قبل الأعمال الحربية وخلالها وبعدها. وعاد كذلك مستوى طلب المستهلكين إلى مستوياته قبل الأزمة.

أشار التقييم الأخير إلى أنّ أنماط استهلاك الغذاء لم تتغير تغيراً كبيراً نتيجة الصراع المسلح إلا أنّ صمود الكثير من الفلسطينيين وقدرتهم على الصمود قد تلاشت.

بالرغم من ذلك تضررت سبعة بالمائة من المناطق التي تعتمد على الأمطار (أو 3,033 دونم) في قطاع غزة خلال فترة الأعمال الحربية وفق تقييم وزارة الزراعة.[9] وأثر ذلك على ما يزيد عن 800 مزارع و1,700 عامل آخرين علماً أنّ مزارعي المحاصيل هم من تأثر مباشرة بذلك. وتعرض مزارعو الحمضيات لأضرار بسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى بساتينهم وبسبب الهبوط الحاد للأسعار نتيجة زيادة العرض في الأسواق مباشرة بعد انتهاء الأعمال الحربية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر.

وأخيرا، أشار التقييم إلى أنّ ما يزيد عن 74,000 دجاجة من بين ما يقدر عدده بحوالي ثمانية ملايين دجاجة نفقت بسبب الحرب. وتعرض مربو الدواجن لخسائر بسبب نقص الأعلاف وارتفاع أجور العمال وتكاليف النقل خلال الحرب. وأفاد صيادو الأسماك إلى أنّه إلى جانب فقدان ثمانية أيام عمل خلال فترة العنف فقد ارتفعت أسعار الوقود مما أثر على هامش الربح.

صندوق الاستجابة الطارئة يلبي الاحتياجات الناجمة عن الأعمال الحربية في غزة

المصادقة على أربعة مشاريع و13 مشروعاً قيد الدراسة

تلقى صندوق الاستجابة الطارئة خلال جولة أعمال العنف الأحدث بين قطاع غزة وإسرائيل (14-21 تشرين الثاني/نوفمبر) وبعدها طلبات لتمويل 17 مشروعاً منفصلاً تعالج نطاقاً من الاحتياجات الإنسانية الملحة التي سببتها الأعمال الحربية، تزيد تكلفتها الإجمالية عن 2.9 مليون دولار أمريكي (أنظر الجدول أدناه). وقدمت ثمانية من هذه المشاريع منظمات غير حكومية محلية، وقدمت ثلاثة منها منظمات غير حكومية دولية وأربعة قدمتها وكالات الأمم المتحدة. وحتى نهاية عام 2012، تمت المصادقة على أربعة مشاريع وبدأ تنفيذها، وما زال باقي المشاريع قيد البحث.

وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقترح الأول في خضم فترة الأعمال الحربية وتمت المصادقة عليه في ستة أيام. ويغطي المشروع الذي تبلغ تكلفته 250,000 دولار تكاليف الوقود الضروري لتشغيل سيارات جمع القمامة لفترة ثلاثة أشهر في أعقاب توقف أعمال جمع القمامة بسبب نقص الوقود. واستؤنفت عملية جمع القمامة بعد المصادقة على المشروع مباشرة لتجنب خطر تفشي الأوبئة.

أثبت صندوق الاستجابة الطارئة أنّه أداة قيمة للتمويل الطارئ وذلك لسرعة دراسة الطلبات وصرف التمويل لتمكين الشركاء في مجال العمل الإنساني من تقديم استجابة سريعة وفعّالة للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن تصعيد الأعمال الحربية. إنّ الطابع السريع لهذه العمليات أدى أيضاً إلى زيادة اهتمام المنظمات غير الحكومية المحلية الفلسطينية وغيرهم من الشركاء بالصندوق وهو

مقترحات المشاريع المتصلة بالأعمال الحربية في غزة

المجموعة/القطاع	المقترحات	نوع المشروع
الزراعة	3	مشروع طارئ لإعادة تأهيل الآبار الزراعية والدفيئات والمحاصيل التي تضررت (قيد البحث). حماية الأراضي الزراعية التابعة للمزارعين الضعفاء في منطقة القرارة (قيد البحث).
المساكن الطارئة والمواد غير الغذائية	2	مشروع لتوزيع طرود طارئة تحتوي على الغذاء والملابس ومواد النظافة وأدوات مكتبية وأدوات المطبخ على العائلات الأكثر تضرراً (قيد البحث) مشروع لإصلاح وترميم المنازل المتضررة والأراضي الزراعية في المناطق المقيد الوصول إليها في خان يونس ورفح (قيد البحث)
الصحة والتغذية	3	مشروع لتقديم المساعدة النفسية للأطفال المتضررين وذويهم (قيد البحث) مشروع لتوزيع الأدوية والمستلزمات الطبية التي نفذ مخزونها في جنوب غزة (قيد البحث).
الحماية	3	مشروع لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص المعوقين المتضررين جراء الأعمال الحربية مشروع لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لشباب ونساء وأطفال غزة المتضررين جراء الأعمال الحربية (قيد البحث)
المياه والصرف الصحي والنظافة	4	مشروع طارئ لتأمين الوقود لمقدمي خدمات جمع النفايات الصلبة (تمّ تمويله) مشروع لتأمين وتوصيل وقود الديزل لمرافق المياه ومرافق معالجة مياه المجاري (قيد البحث) مشروع طارئ لنزح المياه وتنظيف برك مياه المجاري في محطة بيت لاهيا لمعالجة مياه المجاري (تمّ تمويله) مشروع طارئ لإصلاح مولدات محطات ضخ مياه المجاري (تمّ تمويله)
التعليم	2	مشروع لإصلاح نوافذ وأبواب 94 مدرسة حكومية تضررت خلال الأعمال الحربية (تمّ تمويله) مشروع لتخفيف أثر الأزمة على الأطفال الذين تعرضوا للصدمة (قيد البحث)

ما يستدل عليه من خلال زيادة عدد مرات تحميل طلبات المقدمة لصندوق الاستجابة الطارئة ومن الاستفسارات التي تصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.[01]

أنشئ صندوق الاستجابة الطارئة في آب/أغسطس 2007 بهدف توفير استجابة فورية للحالات الطارئة التي لا يمكن التنبؤ بها وسد الفجوات إلى حين توفر التمويل الإنساني الاعتيادي. ويعتبر الصندوق واحداً من بين 13 صندوقاً على المستوى القطري يديرها حاليا مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مناطق مختلفة في العالم.[11] وتقع صلاحيات وضع السياسات واتخاذ القرارات لهذه الصناديق في يد لجنة استشارية يرأسها منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، وتضم ممثلين لجميع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية على المستوى الوطني والمستوى الدولي. وتُدير اللجنة الاستشارية لجنة للمراجعة مسؤولة عن مراجعة جميع مقترحات المشاريع والمصادقة عليها. وصدق صندوق الاستجابة الطارئة منذ بداية عام 2012 على 26 مشروعاً تزيد تكلفتها عن 5.7 مليون دولار أمريكي. وتقوم بتمويل صندوق الاستجابة الطارئة في الأرض الفلسطينية المحتلة حالياً أيرلندا وهولندا والنرويج وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

تقرير إسرائيلي رسمي يسلط الضوء على المصادقة على عدد كبير من المشاريع في المنطقة (ج)

تشير مراجعة أولية إلى أنّ عدداً قليلاً من المشاريع التي تمت المصادقة عليها تلبي احتياجات التجمّعات الضعيفة في المنطقة (ج)

أصدر مكتب تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية في أيلول/سبتمبر 2012 تقريرا يتضمن تفاصيل المشاريع التي تمت المصادقة عليها في عام 2011 وفي النصف الأول من عام 2012 في المنطقة (ج) في الضفة الغربية.[21] كانت معظم المشاريع التي تمت الموافقة عليها قدمتها منظمات دولية أو بتمويل دولي وتهدف إلى دعم المجتمعات الفلسطينية. ولا يشير التقرير إلى المشاريع والأنشطة الأخرى التي استهدفت المستوطنين الإسرائيليين والتي قدمت خلال الفترة التي شملها التقرير. وتنبع الحاجة إلى مثل هذه المصادقة على المشاريع من استئثار إسرائيل بالتحكم في أنشطة التخطيط وتقسيم الأراضي في المنطقة (ج)، التي تضم ما يزيد عن 60 بالمائة من الضفة الغربية.

المشاريع بحسب موقع المجتمع المستفيد منها

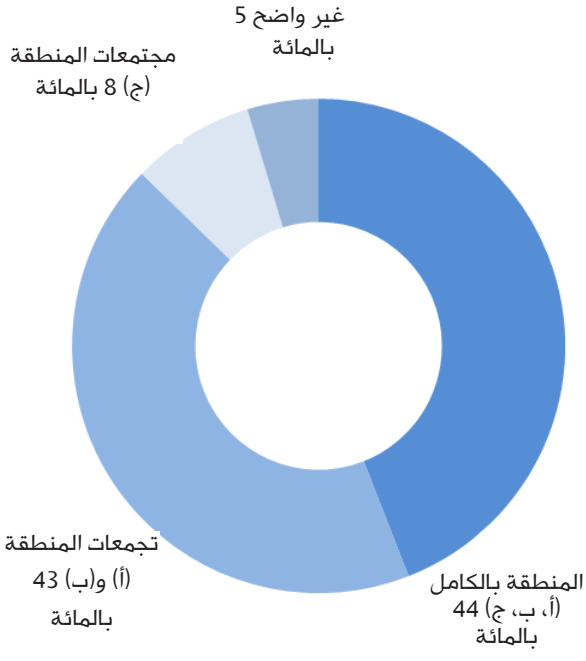

وتمثل هذه المصادقات خطوة مهمة على طريق تلبية احتياجات أساسية في مجال البنى التحتية واحتياجات تنموية للعديد من التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. وبالرغم من أنّ هذه المشاريع ستنفذ في المنطقة (ج) إلا أنّه لن ينتفع بالجزء الأعظم منها سوى تجمعات فلسطينية في المنطقة (أ) والمنطقة (ب)؛ ولا تزال الاحتياجات الأساسية للتجمّعات الفلسطينية في المنطقة (ج)، وخصوصا التجمّعات الرعوية الصغيرة وهي من أكثر المناطق ضعفا في الضفة الغربية، دون تلبية.

ووفقا لتقرير مكتب تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق، صادقت الإدارة المدنية الإسرائيلية منذ عام 2011 ما مجمله 328 مشروعاً ستنفذ (كليا أو جزئيا) في المنطقة (ج). وتشير مراجعة لوصف كل من هذه المشاريع إلى أنّ ما يقرب من 72 منها (236 من بين 328) تتضمن نوعا من البناء أو النشاط الذي يتطلب الحصول على تصريح، ويجب أن يكون قد تمت المصادقة عليها في الفترة التي شملها التقرير. ولا يزال 57 مشروعاً من المشاريع المتبقية قيد البحث (أي لم تتمّ المصادقة عليها بعد)، و28 مشروعاً لا تتضمن أنشطة بناء، وستة مشاريع تمّت المصادقة عليها من قبل، خارج الفترة التي شملها التقرير.[31]

واستنادا إلى المعلومات المحدودة المقدمة في وصف المشاريع التي تضمنها هذا التقرير، صنّف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المشاريع المتبقية وعددها 236 مشروعاً بحسب موقع المجتمع الذي سيستفيد من المشروع (خلافا لموقع المشروع ذاته). وتبين من خلال هذه المراجعة أنّ: 102 مشروع تستهدف مجتمعات فلسطينية تقع بكاملها في أو يقع جزءٌ منها في المنطقة (أ) أو المنطقة (ب)؛ وأنّ 104 مشاريع تتضمن إنشاء بنى تحتية ستستفيد منها منطقة جغرافية كاملة بدون تحديد (بما فيها المناطق (أ) و (ب) و (ج)). ولا يستهدف سوى 19 مشروعاً مجتمعات فلسطينية تقع غالبيتها (أي أكثر من نصف مناطقها المبنية) في المنطقة (ج). ولم يكن بالإمكان تحديد موقع المستفيدين من 11 مشروعاً متبقية.[41]

وكان النوع الأكثر شيوعاً للمشاريع التي تستفيد منها منطقة بالكامل أو تجمعات في المنطقتين (أ) و (ب) كان إنشاء برج للاتصالات الخلوية (57 مشروعاً)، حيث اعتبر كل برج كمشروع واحد. وجاء في المرتبة الثانية إصلاح أو تطوير الطرق (54 مشروعاً)، وهي عادة تعبيد و/أو توسيع طريق ثانوي أو فرعي. والجدير بالذكر، أنّه في بعض الحالات فإن الطرق التي يتم تطويرها تكون بمثابة بديل للشوارع الرئيسية في مناطق مخصصة حصراً أو أساساً لاستخدام الإسرائيليين.[51] وتضمنت المشاريع الأخرى التي شملها التقرير توسيع خطوط الكهرباء وبناء بنى تحتية متصلة بالمياه، بما فيها الربط (أو تطوير الربط) بشبكات المياه؛ وبناء بنى تحتية متصلة بالصرف الصحي؛ تجديد/توسيع مدارس قائمة؛ ومشاريع تأهيل الأراضي التي تتضمن أنظمة ري.

لم يستفد من المشاريع التي تمت الموافقة عليها سوى تلك التجمعات التي لديها مخططات هيكلية مصادق عليها.

ومن بين 19 مشروعاً تستهدف مجتمعات تقع بالكامل أو يقع معظمها في المنطقة (ج) تتضمن ثمانية مشاريع ترميم عيادات صحية أو مدارس، وثلاثة مشاريع ربط بشبكات الكهرباء، ومشروعان للربط بشبكة المياه أو شبكة الصرف الصحي، وخمسة مشاريع لإصلاح طرق، ومشروع واحد لتأهيل أرض زراعية. وإجمالاً، يستفيد من هذه المشاريع 13 مجتمعاً، بعضها يستفيد من مشاريع يتراوح عددها بين مشروعين وثلاثة مشاريع.[61]

في مجتمع البويب (الخليل)، على سبيل المثال، صادقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على إضافة ثمانية غرف صفية للمدرسة المحلية المكتظة للغاية، بالإضافة إلى ترميم عيادة المجتمع وإضافة مختبر للفحوصات. وفي الجفتلك الواقعة في القسم الأوسط من غور الأردن، صادقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على إصلاح طريق داخلي وتوسيع شبكة الكهرباء للسماح بربط 27 أسرة؛ علما أنّ هذه الأسر تنتظر ربطها بشبكة الكهرباء منذ عام 2008.

ومن بين 236 مشروعاً، لا يقع سوى أربعة مشاريع جزئيا داخل حدود مجلس محلي أو إقليمي لمستوطنة إسرائيلية. وتعتبر هذه المناطق التي تمثل 70 بالمائة من مساحة المنطقة (ج) محظورة على الفلسطينيين استخدامها وتطويرها.

والسمة المشتركة في 13 مجتمعاً في المنطقة (ج) التي تمت المصادقة على مشاريع فيها هي أنّ لها مخطط هيكلي (يُشار إليه رسميا باسم «مخطط تفصيلي خاص جزئي») صادقت عليه الإدارة المدنية الإسرائيلية أو أوشكت على المصادقة عليه. ويعتبر أهم العناصر في هذه المخططات الهيكلية هي الخطوط التي تحدد حدود كل مجتمع، وهي الحدود التي يسمح للسكان في داخلها بتنفيذ تطويرات مادية، أو لا تمنعها الإدارة المدنية على الأقل.[71]

حدد مسح أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) في عامي 2009 – 2010 ما يصل إجمالاً إلى 270 تجمعاً تقع كلها أو معظمها (أي ما يزيد على نصف مساحتها المبنية) في المنطقة (ج)، يقدر عدد سكانها بما يقرب من 62,000

المجتمعات الضعيفة في المنطقة (ج) ستبقى معتمدة على المساعدات الإنسانية: منطقة إطلاق النار 918

لن تستفيد مجتمعات المنطقة (ج) التي لا تعترف بها السلطات الإسرائيلية رسمياً من المشاريع التي تمّت المصادقة عليها مؤخراً، وبالتالي ستظل تعتمد على المساعدات الإنسانية. تعتبر المجتمعات التي تعيش في مسافر يطا وهي منطقة تقع في التلال الجنوبية الشرقية في محافظة الخليل مثالاً على هذا الوضع. يعيش في هذه المنطقة ما يقرب من 1,700 فلسطيني يعيشون في 19 نجعاً منفصلاً. أعلن الجيش الإسرائيلي في السبعينات أن معظم هذه المنطقة حيث تقع 12 نجعاً من بين 19 نجعاً، منطقة عسكرية مغلقة لأغراض التدريب وأطلق عليها اسم منطقة إطلاق النار 918. نتيجة لذلك ظل خطر التهجير المتواصل يهدد سكان المنطقة الفلسطينيين. وتقوضت الظروف المعيشية للسكان كذلك بسبب الترويع المنهجي على أيدي المستوطنين الذين يعيشون بالجوار، إضافة إلى القيود على التنقل والوصول التي يفرضها الجيش الإسرائيلي لدعم سكان المستوطنات في المنطقة.

في عام 1999، طرد الجيش الإسرائيلي معظم السكان الفلسطينيين من المنطقة. ولكن بعد عدة أشهر سُمِح للسكان بالعودة إلى منازلهم، في أعقاب إصدار محكمة العدل العليا الإسرائيلية أمراً احترازياً مؤقتاً، إلى حين صدور قرار نهائي في القضية. ودعت السلطات الإسرائيلية في إطار رد قدمته لمحكمة العدل العليا في تموز/يوليو 2012 إلى طرد ثمانية من بين 12 مجتمعاً بصورة نهائية من المنطقة.

ووجد تقييم أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الأول/أكتوبر 2012، أن ما يقرب من 1,000 شخص (نصفهم من الأطفال) يعيشون في المجتمعات الثمانية ويعتمدون على الرعي مصدراً رئيسياً لمعيشتهم (ما يقرب من 12,500 رأس من الماشية). وسلط التقييم الضوء على القيود المفروضة على التنمية الذاتية التي تواجهها هذه المجتمعات وبالتالي الدور الحيوي للمساعدات الإنسانية لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية بما فيها المسكن والمياه. بالرغم من ذلك، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر هدم ضد مباني سكنية وأخرى تتعلق بالمعيشة وبنى تحتية أساسية قدمتها منظمات العمل الإنساني ومولتها جهات مانحة دولية لدعم هذه المجتمعات:

المساكن: ما يقرب من 35 بالمائة من الخيام السكنية و30 بالمائة من حظائر الماشية الموثقة في المجتمعات قدمتها منظمات الإغاثة الإنسانية ومولتها جهات مانحة دولية. وهناك أوامر هدم في انتظار التنفيذ ضد ما لا يقل عن 50 مسكنا وحظيرة ماشية.

المياه: تجمّع مياه الأمطار في 220 خزاناً، 70 بالمائة منها مولتها جهات مانحة. وأصدرت أوامر هدم ضد ما لا يقل عن 25 خزاناً. وتدعم مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة أيضا الاحتياجات الأساسية للسكان من المياه من خلال برنامج منسق لنقل المياه بالصهاريج.

الكهرباء: حصلت خمسة مجتمعات على تربينات تعمل بقوة الرياح وبطاريات تعمل بالطاقة الشمسية، مولتها جهات مانحة دولية وتولد الكهرباء لأغراض الإضاءة أثناء الليل. وأصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر وقف عمل ضد هذه المرافق جميعها.

المدارس: توجد مدرسة واحدة في هذه المنطقة تتألف من مبنيين منفصلين (الأول يحتوي على ثلاث غرف صفية والثاني على أربع غرف صفية) يقعان في مجتمعين. وأصدرت أوامر وقف عمل ضد هذه المدرسة التي مولتها وكالات العمل الإنساني وجهات مانحة.

الخدمات الصحية: توجد في المنطقة عيادة واحدة للرعاية الصحية الأولية (غرفة واحدة بدائية من الإسمنت والصفيح) دعمت وكالات الإغاثة الإنسانية بناءها. وحصلت هي الأخرى على أوامر لوقف العمل.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم الأمم المتحدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر مساعدات غذائية لهذه المجتمعات كجزء من برنامج يستهدف الرعاة في المنطقة (ج).

نسمة.[81] ومع ذلك، فمن بين هذه التجمعات البالغ عددها 270 يملك 42 تجمعاً فقط (15 بالمائة) مخططاً هيكلياً ساري المفعول. ومن الصعب تحديد عدد السكان في المناطق التي تشملها هذه المخططات لأنها غالباً ما تشمل سوى جزء من المناطق المبنية. ولا تغطي المخططات الهيكلية القائمة، عادة، سوى المنطقة الرئيسية المبنية أصلا في تلك التجمعات، ولا تترك سوى مساحة صغيرة للتنمية. وإجمالاً، فإن المساحة الكلية لهذه المناطق التي أعدت لها مخططات هيكلية صالحة أقل من 18,000 دونم، أي أقل من واحد بالمائة من مساحة المنطقة (ج). وبالرغم من أنّ الإدارة المدنية تدرس حاليا ما يزيد عن 20 مخططاً هيكلياً جديداً، فلم تتم المصادقة على أي مخططٍ جديدٍ منذ عام 2011.

انتهاء موسم قطف الزيتون

استمرار القيود المفروضة على الوصول في المناطق التي تقع بجوار المستوطنات وخلف الجدار

انتهى موسم قطف الزيتون لموسم عام 2012 في كانون الأول/ديسمبر. ويعتبر موسم قطف الزيتون السنوي مناسبة اقتصادية واجتماعية وثقافية رئيسية بالنسبة للفلسطينيين، إذ أنّ ما يقرب من نصف الأراضي الزراعية (٪48) في الأرض الفلسطينية المحتلة مزروعة بثمانية ملايين شجرة زيتون، معظمها في الضفة الغربية. تزود صناعة زيت الزيتون بما يقرب من 14 بالمائة من الدخل الزراعي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتمثل مصدر دخل لما يقرب من 80,000 عائلة. وتشير تقديرات وزارة الزراعة الفلسطينية إلى أنّ محصول هذا العام 18,000 طن مكعب، مقابل 14,920 طن مكعب في 2011.

ومازالت مجتمّعات الضفة الغربية التي تمتلك بساتين زيتون تقع بين الجدار والخطر الأخضر وبالقرب من المستوطنات الإسرائيلية تواجه تحديات في العناية بمحاصيلها من الزيتون وفي قطفها، مما يقوض مصادر معيشتها ويزيد من ضعفها. ولم يتأثر موسم قطف الزيتون في غزة، نظرا لأنّ معظم المزارعين كانوا قد أنهوا قطف أشجارهم قبل بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي "عامود السحاب" في 14 تشرين الثاني/نوفمبر. والجدير بالذكر، أن وقف إطلاق النار الذي تمّ التوصل إليه بين إسرائيل وحماس سمح بزيادة الوصول إلى المناطق الزراعية بالقرب من السياج مع إسرائيل. ولكن بساتين الزيتون التي كانت سائدة في السابق في المنطقة التي تقع في نطاق 1.5 كيلومتر من السياج اقتلعها الجيش الإسرائيلي في السنوات السابقة.

القيود المتصلة بالمستوطنات وعنف المستوطنين

مازال مزارعو الضفة الغربية الذين تقع بساتين زيتونهم بالقرب من الحدود الخارجية للمستوطنات أو البؤر الاستيطانية الإسرائيلية أو داخلها يواجهون قيودا على الوصول خلال موسم قطف الزيتون منها القيود التي يفرضها الجيش الإسرائيلي والهجمات التي ينفذها مستوطنون إسرائيليون.

وعلى غرار الأعوام السابقة نشر الجيش الإسرائيلي قوات إضافية لحماية المزارعين من عنف المستوطنين وخصص لهم فترات محدودة بعد «تنسيق مسبق»، حيث سُمِح للمزارعين بالوصول إلى بساتين الزيتون الواقعة بجوار ما يقرب من 55 مستوطنة. وتتصل ترتيبات التنسيق هذه بالأراضي الفلسطينية التي تقع داخل أسيجة المستوطنات، وفي المناطق التي يتكرر فيها العنف. وأخذت مجموعة الحماية على عاتقها خلال فترة قطف الزيتون تنسيق مبادرات التواجد من أجل الحماية التي نفذتها منظمات العمل الإنساني ومنظمات حقوق الإنسان (أنظر المربع) وتهدف إلى دعم وصول الفلسطينيين إلى بساتين الزيتون.

المستوطنون الإسرائيليون يتلفون أشجار زيتون في قرية المغير (رام الله)

تمتلك عائلة النعسان من قرية المغير (2,700 نسمة) الواقعة في شمال محافظة رام الله قطعة أرض مزروعة بأشجار الزيتون. أقيمت البؤرة الاستيطانية الإسرائيلية "عدي عاد" بالقرب من قطعة الأرض هذه. وبسبب الهجمات المتواصلة التي ينفذها مستوطنو البؤرة الاستيطانية أصبح الوصول إلى قطعة الأرض مشروطا بتنسيق مسبق مع السلطات الإسرائيلية التي قيدت وصول مالكيها الفلسطينيين بعدد قليل من الأيام طوال السنة خلال موسم قطف الزيتون.

في صبيحة يوم 11 تشرين الأول/أكتوبر 2012، في أعقاب معلومات وصلت من مكتب الارتباط الفلسطيني، هرع أفراد عائلة النعسان إلى المنطقة ووجدوا أنّ 140 شجرة زيتون يمتلكونها أتلفت. ولم تكن العائلة قد تمكنت من قطف محصولها من الزيتون لأنّ الوقت الذي خصصه الجيش الإسرائيلي للعائلة للوصول إلى أرضها وقطف زيتونها تأجل لعدة أيام. وحاول أفراد العائلة إنقاذ ما أمكنهم من محصول الزيتون بواسطة جمع أفرع الشجر التي قطعت واستخدموا منشارا كهربائيا لتقليم (تقنيب) الأشجار المتضررة التي لم تدمر بالكامل. وفي هذه الأثناء، كان مستوطنو "عدي عاد" يشاهدون ما يجري ويصورون المزارعين. ولاحقا ادعى المستوطنون أنّ الفلسطينيين قطعوا أشجار زيتون يمتلكها المستوطنون الإسرائيليون وسرقوا أفرعها. وقبل عدة أيام من الحادث، أصدرت محكمة عسكرية إسرائيلية قرارا ينص على أنّ قطعة الأرض مملوكة لعائلة النعسان.

وكان من المتوقع أنّ تنتج الأشجار التي دمرت ما بين 500-450 لتر من زيت الزيتون خلال هذا الموسم. ويقدر أفراد العائلة أن الأشجار المدمرة ستحتاج إلى خمس سنوات قبل أن يتمكنوا من قطف الزيتون منها.

ولاحقا خلال الأسبوع ذاته، توجه اثنان من العائلة إلى مخفر شرطة إسرائيلية في المجلس الإقليمي لمستوطنة بنيامين لتقديم شكوى، ولكن بعد انتظار دام أربع ساعات أخبروا أنّه لا يوجد أي ضابط شرطة لتسجيل شكواهم. وفي اليوم التالي أيضا، لم يتمكن مندوبون عن العائلة من تقديم شكوى بحجة عدم تواجد ضابط شرطة ملائم لذلك. وتمكنت العائلة لاحقا خلال الشهر من تقديم شكوى لدى الشرطة الإسرائيلية وتنتظر حاليا نتيجة التحقيق الإسرائيلي.

بالرغم من أنّ أعداد الأشجار التي أتلفها المستوطنون في موسم عام 2012 كانت أقل مقارنة بعام 2011 إلا أنّ النتائج التراكمية للهجمات في السنوات الماضية أدت إلى انخفاض تدريجي في عدد الأشجار المثمرة.

وأفاد المزارعون في بعض المناطق في الضفة الغربية أنّ الوقت المخصص لهم من خلال نظام التنسيق المسبق لم يكن كافيا لإكمال قطف محصولهم. واشتكى المزارعون كذلك من أنّهم يعاقبون بواسطة تقييد وصولهم لحقولهم خلال باقي السنة، وهو ما يقوض نشاطات العناية والإنتاجية. وبالرغم من تدابير الحماية هذه، استمرت هجمات المستوطنين خلال فترة قطف الزيتون، وسجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 53 هجمة أدت إلى وقوع إصابات في صفوف الفلسطينيين أو تدمير أشجار الزيتون، وهو عدد مماثل للحوادث خلال موسم قطف الزيتون في عام 2011.[91] إضافة إلى ذلك، بالرغم من أنّ نظام التنسيق المسبق الذي طبق خلال السنوات السابقة قلل من الاشتباكات وهجمات المستوطنين على المزارعين أثناء عملهم، إلا أنّ هذا النظام أثبت أنه نظام غير فعّال في منع إتلاف أشجار الزيتون طوال بقية العام أو سرقتها. إنّ عدم تواجد المزارعين في حقولهم طوال العام يُسهل أعمال التخريب التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون (أنظر الإطار الخاص بقرية المغير). وفي عام 2012، أبلغ عن إحراق ما يزيد عن 8,600 شجرة زيتون أو اقتلاعها أو إتلافها بطرق أخرى، بما في ذلك الأشجار الواقعة في مناطق بجوار المستوطنات في الأوقات التي يكون وصول الفلسطينيين إليها مقيدا. وبالرغم من أنّ هذا الرقم أقل بقليل من عدد عام 2011، (ما يقرب من 9,500 شجرة أتلفت في عام 2011)، إلا أنّ هجمات المستوطنين المتواصلة على بساتين الزيتون الفلسطينية على مر السنين قللت من عدد الأشجار التي يمكن إتلافها في المناطق الواقعة قرب المستوطنات.

بساتين الزيتون التي يعزلها الجدار

يعتمد الوصول إلى بساتين الزيتون الواقعة خلف الجدار على الحصول على تصريح خاص أو نظام «التنسيق المسبق» مع السلطات الإسرائيلية. وبالرغم من زيادة عدد التصاريح التي تُصدر خلال موسم قطف الزيتون، وأعلنتها السلطات الإسرائيلية مسبقاً، ما زال هنالك الكثير من الطلبات

المرفوضة، غالبا «لأسباب أمنية» أو بحجة عدم كفاية الأدلة التي تثبت «صلة» المتقدم بالطلب بالأرض. وفي شمال الضفة الغربية[02] وصل معدل الموافقة على الطلبات إلى 48 بالمائة تقريباً، أي أي ما يماثل الرقم في عام 2011، إلا أنّها أقل بكثير من أرقام عام 2010 عندما وصل معدل الموافقة على الطلبات إلى أكثر من 80 بالمائة. وفي منطقة رام اللّه التي تعمل فيها 12 بوابة من بين 18 بوابة تتيح للمزارعين العبور عبر الجدار بواسطة نظام تصاريح كان معدل الموافقة على الطلبات أعلى بكثير من مناطق الشمال حيث وصل إلى 79 بالمائة. وعلى نحو لافت، حصل مزارعو قرية دير قديس على تصاريح للوصول إلى أراضيهم للمرة الأولى منذ إتمام بناء الجدار في عام 2008. وفي الخليل عملت سبع بوابات من بين ثماني بوابات مقامة في الجدار، ووصل معدل الموافقة على الطلبات 87 بالمائة أي أنّ ما يقرب من 1,000 متقدم من بين 1,150 متقدماً حصلوا على تصاريح. وفي محافظة بيت لحم، فتحت ثلاث بوابات من بين أربع بوابات باستخدام نظام «التنسيق المسبق» وتمكن ما يقرب من 250 مزارعاً من الوصول إلى أراضيهم بدون حوادث. وفي تغير لافت خلال السنوات الأخيرة، مُنح أصحاب الأراضي في منطقة وادي شامي في بيت لحم منفذاً للوصول إلى أراضيهم الواقعة داخل حدود بلدية القدس.

ويقتصر عبور المزارعين الذي سمح لهم بالوصول إلى حقولهم الواقعة خلف الجدار بواسطة تصريح أو «تنسيق منسق»، على البوابات والحواجز المقامة على الجدار. ولا تُفتح معظم المعابر الواقعة على طول الجدار سوى خلال موسم قطف الزيتون ولفترة محدودة فحسب خلال هذه الأيام، ويحظر الوصول باقي أيام السنة. وإجمالا، خلال موسم قطف الزيتون لهذا العام، كان هنالك 78 معبراً على طول الجدار – 70 بوابة و8 حواجز. ومن بين البوابات لم تُفتح سوى تسع بوابات بصورة يومية، وعشر بوابات تفتح لعدة أيام خلال الأسبوع وفي فترة قطف الزيتون و51 بوابة لا تفتح سوى خلال فترة قطف الزيتون. وتشير البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مدار الأعوام الأربعة الماضية في شمال الضفة الغربية إلى أنّ أشجار الزيتون الواقعة في منطقة التماس انخفض إنتاجها بنسبة 60 بالمائة مقارنة بأشجار الزيتون المقابلة لها في الجانب «الفلسطيني» من الجدار حيث يمكن للمزارعين القيام بنشاطات حيوية كالحرث والتقليم (التقنيب) والتسميد وإبادة الآفات وإزالة الأعشاب الضارة بصورة منتظمة.

دعم المزارعين من خلال التواجد من أجل الحماية

نسقت فرقة العمل الأساسية المختصة بعنف المستوطنين والتابعة لمجموعة الحماية والتي يرأسها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة تواجد الوكالات الدولية الذي يهدف إلى تحسين حماية للمزارعين الفلسطينيين الساعين للوصول إلى أراضيهم وبساتين زيتونهم. وحددت الفرقة على الخارطة المناطق التي تتعرض بوجه خاص لعنف المستوطنين، ونسقت أنشطة التواجد بين مختلف منظمات العمل الإنساني وحقوق الإنسان، وسهلت اتصال المنظمات المتواجدة في الميدان بمكتبي الارتباط الإسرائيلي والفلسطيني، وسهلت عملية إحالة الاستجابات المتعلقة بالحماية لأعضاء آخرين من مجموعة الحماية بمن فيهم مجموعة المساعدة القانونية وخدمات المعلومات.

وشجعت المجموعة الأساسية المنظمات المشاركة في أنشطة التواجد من أجل الحماية على توثيق الحوادث التي يشاهدها أو يبلغ عنها المتطوعون، وقدمت هذه المعلومات لاحقا لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمتابعة والتحليل. وركزت المجموعة كذلك على تشجيع المزارعين على تقديم شكاوى لدى الشرطة الإسرائيلية، لمحاسبة الأفعال الإجرامية. وفي 30 بالمائة من القضايا التي أبلغ عنها مشاركون في أنشطة التواجد من أجل الحماية، قدم المزارعون شكوى للشرطة الإسرائيلية. ويتابع أعضاء المجموعة حاليا وضع هذه الشكاوى.

المستجدات الربع سنوية فيما يتصل بوصول المساعدات الإنسانية

الحوادث المرتبطة بحرية الوصول عند الحواجز والمعابر الحدودية

طرأ خلال الربع الرابع من عام 2012 انخفاض طفيف (7 بالمائة) على عدد حوادث الوصول مقارنة بالربع السابق من العام (124 مقابل 134)، وطرأ انخفاض ملموس في عدد الموظفين المتضررين (489 مقابل 861) وفي عدد ساعات العمل الضائعة (407 مقابل 669). ويعزى هذا الانخفاض جزئياً إلى سلسلة من الحوادث غير العادية التي وقعت خلال عطلة عيد الغفران اليهودية في الربع الثالث أدت إلى تأخيرات طويلة. وإجمالا، شهد عام 2012 انخفاضا بلغ 7 بالمائة فيما يتعلق بحوادث الوصول مقارنة بعام 2011، أدى إلى انخفاض عدد الموظفين المتضررين بنسبة 24 بالمائة (2,427 مقابل 3,178)، وارتفاع طفيف على عدد ساعات العمل الضائعة رغم ذلك.

تعتبر التأخيرات عند الحواجز لأكثر من 30 دقيقة أكثر حوادث الوصول شيوعاً بالنسبة لموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية. أما في حالة موظفي الأمم المتحدة فتتصل

القضايا الرئيسية

- انخفض عدد الموظفين المتضررين وعدد ساعات العمل الضائعة خلال حوادث الوصول بنسبة 40 بالمائة تقريبا خلال هذا الربع.
- ارتفع معدل الموافقة على الطلبات التي تقدمها الأمم المتحدة للحصول على تصاريح الدخول إلى غزة والخروج منها ليصل إلى 86 بالمائة خلال هذا الربع مقارنة بمعدل بلغ 76 في الربع الثالث.
- وإجمالا، شهد عام 2012 تحسناً طفيفاً مقارنة بعام 2011 فيما يتعلق بحوادث الوصول والموافقة على التصاريح.

حوادث الوصول

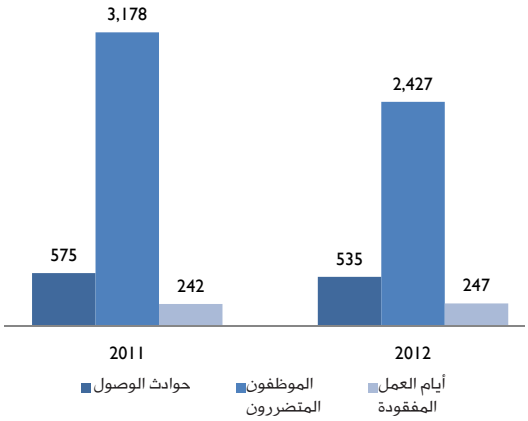

حوادث الوصول في عام 2012

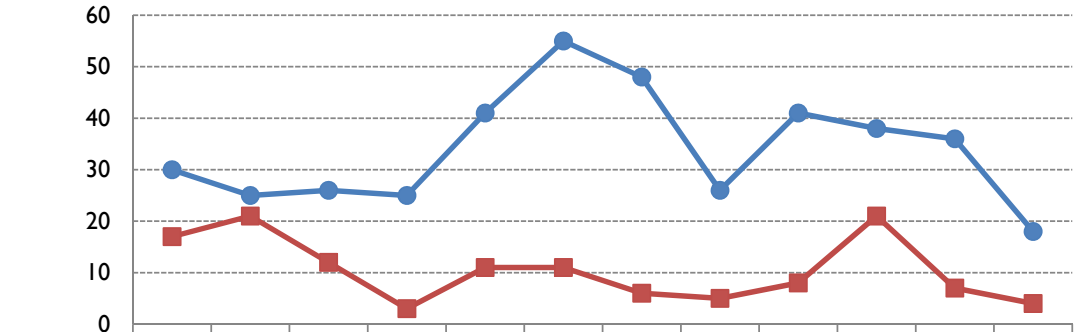

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
الأمم المتحدة	30	25	26	25	41	55	48	26	41	38	36	18
المنظمات غير الحكومية	17	21	12	3	11	11	6	5	8	21	7	4

الحوادث في الغالب بطلب موظفي الأمن الإسرائيليين تفتيش السيارات التابعة للأمم المتحدة. ووفقا لاتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة، التي وقعت عليها إسرائيل، تتمتع ممتلكات وأصول الأمم المتحدة بحصانة من التفتيش. وعلى غرار الفترة السابقة، وقعت معظم حوادث الوصول التي سجلها موظفو وكالات الأمم المتحدة في منطقة القدس (معظمها في الجنوب بين بيت لحم والقدس).

تصاريح دخول الموظفين الدوليين العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية إلى غزة

لم يطرأ خلال هذا الربع سوى انخفاض محدود على معدل الموافقة على الطلبات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية الدولية لموظفيها الدوليين للسفر إلى غزة بالرغم من تقديم عدد أقل من الطلبات خلال هذا الربع من العام مقارنة بالربع السابق. وطرأ انخفاض بنسبة 15 بالمائة على عدد الطلبات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية الدولية لموظفيها الدوليين (115 مقابل 134)، في حين أن نسبة التصاريح التي تمت الموافقة عليها بقيت ذاتها تقريبا بمعدل 65 بالمائة. أما نسبة 35 بالمائة المتبقية من التصاريح فحصلت على موافقة لكن بعد التاريخ المطلوب. وفي بعض الحالات منع تأخر الموافقة على التصاريح الموظفين من حضور أحداث أو اجتماعات معينة. لكن نظرا لأنّ تصاريح الموظفين الدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية سارية المفعول لمدة ستة أشهر استخدم الموظفون هذه التصاريح رغم تأخر إصدارها. وبقي معدل وقت معالجة هذه الطلبات ذاته خلال الربعين، واستقر عند 19 يوماً. أي أقل بقليل من معدل معالجة الطلبات السنوي البالغ 22 يوماً في عام 2012 وهو ما يمثل تحسنا كبيرا مقارنة بالربع الرابع من عام 2011، عندما كان معدل وقت معالجة الطلبات 61 يوماً.

تصاريح الدخول إلى غزة لموظفي وكالات الأمم المتحدة المحليين

بالرغم من أنّ وكالات الأمم المتحدة قدمت عددا أقل بنسبة 15 بالمائة من طلبات الحصول على تصاريح لموظفيها المحليين للسفر إلى غزة والخروج منها في الربع الرابع من عام 2012 مقارنة بالربع الثالث (163 مقابل 204)، فقد ارتفع معدل الموافقة على الطلبات ارتفاعا ملموسا من 76 إلى 86 بالمائة. وعلى غرار ذلك، انخفض العدد الإجمالي لعدد طلبات الحصول على تصاريح في عام 2012 مقارنة بعام 2011 (784 مقابل 812) غير أنّ معدل الموافقة على الطلبات ارتفع ارتفاعا ملموسا من 72 إلى 83 بالمائة.

السنة	تمت الموافقة عليها	ألغاها الموظفون	رفضت	معلقة	المجموع
2010	436 (71%)	8	50	116	610
2011	585 (72%)	21	51	155	812
2012	656 (83%)	7	35	88	784

الهوامش

1. قدم اتحاد الصناعات الفلسطينية في غزة هذا التقدير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
2. يتألف برنامج البناء الذي تنفذه الأمم المتحدة في قطاع غزة من 142 مشروعاً تقدر قيمتها بـمبلغ 840 مليون دولار أمريكي وتتضمن بناء 11,000 وحدة سكنية، و105 مدارس، و7 مرافق صحية وعدد من مشاريع المياه والصرف الصحي والكهرباء والبنى التحتية. وتقدر قيمة المشاريع التي صادقت السلطات الإسرائيلية عليها 354 مليون دولار أمريكي.
3. تتضمن هذه المشاريع 400 وحدة سكنية، و12 مدرسة، و7 مشاريع للبنى التحتية في الأحياء. وطلب منسق أنشطة الحكومة في المناطق من الوكالات إعادة تقديم الطلبات على أن تكون في مواقع أخرى. وتجرى الوكالات المعنية حاليا مراجعة لهذه المشاريع.
4. كانت عملية "الانسحاب» خطوة أحادية الجانب نفذتها إسرائيل في أيلول/سبتمبر 2005 اشتملت على إخلاء المستوطنات الإسرائيلية والقواعد العسكرية من قطاع غزة وإعادة نشر القوات على طول الحدود بين غزة وإسرائيل.
5. تنص اتفاقية الوصول والتنقل على أنّ نقل البضائع من مصر إلى غزة ينبغي أن يتم عبر إسرائيل.
6. يلخص هذا القسم النتائج الرئيسية من تقرير قطاع (مجموعة) الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية، التقييم السريع للأمن الغذائي: تقرير حول أثر الصراع على الظروف المعيشية في غزة، كانون الأول/ديسمبر 2012.
7. أجرى فريق التقييم الميداني 58 مقابلة مع أشخاص يمثلون مصادر معلومات رئيسيين، و7 نقاشات لمجموعات تركيز شاركت فيها جمعيات تعاونية ومؤسسات و30 نقاشاً لمجموعات تركيز شاركت فيها مجموعات معيشية مختلفة، مع إعطاء اهتمام خاص بالنساء (6 مجموعات تركيز).
8. جهاز الإحصاء الفلسطيني، برنامج الأغذية العالمي، وكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المسح الاجتماعي الاقتصادي والأمن الغذائي لعام 2011.
9. أرقام وزارة الزراعة (حماس) الفعلية المقتبسة في تقرير قطاع (مجموعة) الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة، التقييم السريع للأمن الغذائي: تقرير حول أثر الصراع على الظروف المعيشية في غزة، كانون الأول/ ديسمبر 2012. وتبلغ الخسائر بحسب القطاع: إنتاج المحاصيل – 16.61 مليون دولار أمريكي؛ الماشية – 2.23 مليون دولار أمريكي؛ الأسماك – 0.59 مليون دولار أمريكي؛ المياه – 1.19 مليون دولار أمريكي.
10. ارتفع عدد مرات تحميل الطلبات المقدمة لصندوق الاستجابة الطارئة خلال الشهر الذي تلا اندلاع الأعمال الحربية ثلاث مرات مقارنة بمجمل عدد مرات تحميل الطلبات خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2012 (184 مقابل 56).
11. في عام 2012، أصبح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يدير جميع صناديق التمويل المجمعة في أفغانستان وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأثيوبيا وهاييتي، وأندونيسيا، وكينيا، وميانمار، والأرض الفلسطينية المحتلة، وباكستان، وسوريا، واليمن، وزيمبابوي.
12. "مشاريع المنطقة (ج)، 2012-2011" مكتب تنسيق أنشطة الحكومة في المناطق، أيلول/سبتمبر 2012، https://www.dropbox.com/sh/tol1w2dcqm6gojg/0f7gmnnPTk
13. لم نتمكن من استيضاح مشروع واحد.
14. لغرض هذا التصنيف تمّ إدراج المجتمعات التي يقع نصف مناطقها المبنية على الأقل في المنطقة (ج) في فئة المنطقة (ج)، في حين صُنّفت المجتمعات الأخرى في فئة المنطقة (أ) والمنطقة (ب).
15. للإطلاع على التفاصيل، أنظر تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، آخر المستجدات المتعلقة بالتنقل وحرية الوصول في الضفة الغربية، حزيران/يونيو 2010. ص. 28-26.
16. وتضم هذه المجمعات: عرب الجهالين – الجبل (مشروعان تمت الموافقة عليهما)، والبويب (مشروعان تمت الموافقة عليهما)، وفصايل الوسطى، حرملة (مشروعان تمت الموافقة عليهما)، خربة جبارة (مشورعان)، الجفتلك (ثلاثة مشاريع تمت الموافقة عليها)، التواني، السيمية، أم الريحان، عرب الفريجات، خربة الدير، ربض ووادي القف.
17. بالرغم من أنّ ذلك يعني أنّ بإمكان السكان الحصول على تراخيص بناء داخل هذه الحدود، إلا أنّها تعني عملياً أنّ السكان بنوا المنازل وغيرها من المباني بدون الحصول على تراخيص من الإدارة المدنية الإسرائيلية، ولكنهم لم يتلقوا أوامر هدم.
18. يقدر مجمل عدد سكان المنطقة (ج)، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في مناطق يقع جزء صغير منها المنطقة (ج)، حوالي 150,000 نسمة.
19. تشمل هذه الأرقام حوادث إلحاق الأضرار بالممتلكات التي يتم اكتشافها خلال موسم قطف الزيتون عندما يصل المزارعون إلى حقولهم، ولكنها نفذت في وقت سابق.
20. وتشمل محافظات طولكرم وسلفيت وجنين. لا تتوفر أرقام حول محافظة قلقيلية بسبب انقطاع الاتصال بين مكتبي الارتباط الإسرائيلي والفلسطيني.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD، ACPP، AAA، ACF-E

لمزيد من المعلومات: مي ياسين yassinm@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2013_01_28_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.